دراسة: مادة "منبوذة" في الكاكاو قد تسهم بتحسين قدرات الدماغ

بهرا- متابعات

أكدت دراسة طبية بريطانية أن إحدى المواد الكيمائية التي تدخل في تكوين حبوب الكاكاو، والتي يتم غالبا التخلص منها لدى إعداد المنتج للأسواق بسبب مذاقها المر، تمتلك خصائص طبية مهمة تساهم في تحفيز ضخ الدم إلى شرايين الدماغ، والحد من ظاهرة ضعف الذاكرة التي تصيب بشكل خاص كبار السن.

ولفت معدو الدراسة إلى أن إعداد الشراب من أنواع محددة من حبوب هذه النبتة التي تحتوي على مادة "فلافانول" المضادة للأكسدة، يضمن نتائج باهرة لناحية تحسين قدرة عمل الدماغ لدى الفئات العمرية المتقدمة.

غير أن المشكلة الرئيسة تبرز في المذاق المر لمادة "فلافانول" الأمر الذي يدفع بمعظم شركات تصنيع الكاكاو إلى سحبها من الشراب قبل طرحه في الأسواق للحفاظ على مذاقه.

وقد عمد الدكتور أيان ماكدونالد، الذي أشرف على الدراسة في جامعة نوتنغهام البريطانية، إلى عرض خلاصة الفحوصات المخبرية التي أجراها على هامش هذه الدراسة في مؤتمر الجمعية الأميركية لتقدم العلوم.

وأكد ماكدونالد أن الفحوصات شملت مجموعة من النساء اللواتي طلب منهن تأدية مهام شديدة التعقيد، بعد أن تم منح بعضهن جرعات من شراب الكاكاو.

وقد أثبتت البيانات المخبرية التي قدمتها أجهزة قياس عمل الدماغ المغناطيسية، أن النساء اللواتي شربن الكاكاو الغني بمادة "فلافانول" تمكنَ من تأدية المهام بشكل أفضل، بعدما سجل ارتفاعا ملحوظا في نسبة تدفق الدم إلى أدمغتهن.

وأيد بعض الباحثين نتائج دراسة ماكدونالد، مشيرين إلى دراسات مماثلة تم إجراؤها على قبيلة "كونا" التي تسكن غابات بنما والتي يعرف عن أبنائها تناول شراب الكاكاو بكثرة.

أجهزة كومبيوتر النساء تحتوي نسبة أعلى من الجرثومات

بهرا- متابعات

كشفت دراسة أعدها فريق أبحاث في جامعة أريزونا في الولايات المتحدة أن أجهزة الكومبيوتر التي تعمل عليها النساء تحتوي على نسبة أعلى بكثير من الجرثومات من تلك التي يعمل عليها الرجال. وأشارت الدراسة إلى أن نسبة الباكتيريا الموجودة في مكتب العمل بوجه عام أعلى بـ ٤٠٠ مرة من معدل الباكتيريا على مقعد المرحاض. كما أشارت إلى أن هذه النسبة تعد أعلى بحوالي ثلاث أو أربع مرات لدى مكاتب عمل النساء من مكاتب عمل الرجال. أما محفظات الرجال، فتقول الدراسة إنها أكثر الأماكن احتواء على الجراثيم. وقال رئيس فريق البحث البروفيسور تشارلز غيربا إن النساء يحتفظن بالطعام على طاولات العمل أكثر من الرجال، ما يفسر ارتفاع نسبة الجراثيم. كما أشار إلى أنهن يحتفظن أيضا بالمستحضرات التجميلية، ما يرفع من هذه النسبة ويفسر الفرق بينها وبين نسبة الجراثيم في مكاتب الرجال. غير أن خبراء قالوا إن المسألة ليست تواجد الباكتيريا وإنما نوع الباكتيريا، مضيفة أن ليس جميع أنواع الباكتيريا تتسبب بالأمراض.

ناسا تطلق صاروخا لدراسة ظاهرة الوهج الشمالي

بهرا- متابعات

اطلقت وكالة الفضاء الأميركية "ناسا" صاروخا من فلوريدا يحمل خمسة مسابير متطابقة لدراسة ظاهرة الشفق القطبي الشمالي، المعروف باسم الوهج الشمالي. وتهدف المهمة إلى الحصول على معلومات أشمل وأعمق لتمكين علماء الفلك من تفسير الوهج الملون الذي يظهر في الطبقات العليا للغلاف الجوي للأرض. ويسعى العلماء بشكل خاص لمعرفة أسباب التوهج المفاجئ لهذا الشفق. ويعود أصل هذه التوهجات إلى السحب الهائلة من الجسيمات الدقيقة أو الذرات المشحونة التي تنطلق في الفضاء بعد الانفصال عن الشمس. وعندما تتعرض هذه الهالات للتسريع من قبل المجال المغناطيسي للأرض نحو الغلاف الجوي الأعلى، فإنها تتصادم وتثير جزيئات غاز، تقوم بدورها بإطلاق ضوء خلال عملية عودتها إلى حالة الهدوء أو السكون. ومن وقت لآخر يتوهج هذا الحزام من الضوء الأخضر ثم ينقسم إلى عدد كبير من الأحزمة أو الأشرطة الضوئية التي تتراقص بسرعة وتتحول إلى الألوان الأحمر والبنفسجي والأبيض. وتسمى هذه الحوادث بالعواصف التابعة المتوهجة، وتتمثل المهمة الرئيسة لمركبات الفضاء في تحديد أسباب انطلاق واستثارة هذه الظاهرة. غير أن مهمة الفضاء هذه أعقد من مجرد محاولة فهم الاضواء المتوهجة التي تظهر في السماء. فعندما تكون الشمس نشطة يمكن أن تحدث سلسلة من ١٠ عواصف تابعة أو أكثر في تتابع سريع. وقال تاي فان، أحد علماء المهمة التي تقوم بها ناسا، "خلال بعض هذه التوهجات الكثيفة قد يحدث انقطاع أو أعطال في شبكات الكهرباء على الارض وكذلك الاتصالات مع الاقمار الصناعية، ولذا فإنه من الضروري أن نتمكن من التنبؤ بتوقيت حدوث هذه الظواهر".

العالم يوشك على إيجاد لقاح لأنفلونزا الطيور

بهرا- متابعات

قالت منظمة الصحة العالمية إن العالم اقترب بدرجة كبيرة من تطوير لقاح مضاد لوباء عالمي لانفلونزا الطيور لكنه مازال غير قادر على صنعه بالكميات التي تدعو اليها الحاجة.

ويسعى المصنعون في ثلاث مناطق على الاقل هي الولايات المتحدة واوروبا واستراليا الى الحصول على ترخيص من السلطات المنظمة ليتمكنوا من انتاج اللقاح لسلالتين من السلالات الخمس لانفلونزا الطيور التي قتلت افرادا من البشر.

وقالت منظمة الصحة العالمية في بيان بعد اجتماع خبراء استمر يومين "للمرة الاولى أظهرت النتائج، على نحو مقنع ان التطعيم بلقاحات انفلونزا الطيور التي تم تطويرها يمكن ان تجلب تحصينا واقيا". وهذا الاجتماع هو الثالث في عامين فيما تتزعم منظمة الصحة التابعة للامم المتحدة حملة دولية للاستعداد لتفجر وباء عالمي محتمل قد يؤدي الى وفاة ملايين البشر.

وقتل فيروس انفلونزا الطيور من سلالة "اتش٥ ان١" ١٦٧ شخصا في انحاء العالم منذ عام ٢٠٠٣ معظمهم في اسيا. ويخشى خبراء الصحة العامة من ان يتحور الفيروس الى شكل يمكن ان ينتقل بسهولة بين البشر وربما يتسبب ليصبح وباء عالميا.

وقال البروفسور الاسترالي ايان جاست الخبير في الكائنات الدقيقة الذي ترأس الجلسات الثلاث التي حضرتها شركات ايضا "ما تحقق غير عادي، ربما لم يسبق له مثيل، المزاج السائد تغير تماما". وقال للصحفيين "منذ ١٥ شهرا مضت لم نكن حتى واثقين من اننا سنتمكن من صنع لقاح في أي اطار زمني".

وقال جاست انه رغم ان شركات الادوية تعمل على سلالتين فقط من السلالات القاتلة الا انه يفترض انه بمجرد اتقان العملية فانه يمكن تطبيقها على فيروس "إتش ٥ إن١".

وطورت شركة "سي اس ال" الاسترالية لقاحا يعطي حصانة قوية ضد الفيروس في الاشخاص البالغين من سن ١٨ عاما وحتى ٦٥ عاما، بينما قدمت شركة غلاكسو سميثكلاين المنافسة طلبا لتسجيل لقاحها في اوروبا بعد ان حققت معدل نجاح نسبته ٨٠ في المئة في التجارب.

Shine Phone أحدث هواتف "إل جي" المحمولة

بهرا- متابعات

تحت شعار وُلدت لتتلألأ: اللحظات المتلألأة في حياتك، تعرض شركة إل جي أحدث منتجاتها وتقنياتها المستقبلية في معرض "٣ جي إس إم SM World ٣ Congress" في مدينة برشلونة بإسبانيا.

وسيكون هاتف "Shine Phone"، الذي يعد طراز إل جي الثاني ضمن تشكيلتها المتميزة بلاك ليبل "Black Label"، واحدا من المنتجات الرئيسية التي سيتم تسليط الضوء عليها في المعرض، والذي سيتم إطلاقه في أوروبا.

وستقوم إل جي بعرض تشكيلة جديدة وفريدة من الهواتف المتحركة المزودة بخصائص تقنية متطورة وتصاميم تتسم بالفخامة، بالإضافة إلى عرض تقنية الجيل الرابع والتي تشمل نقل البيانات بضعف السرعة.

تكنولوجيا المعلومات I.T

إدارة الشبكات بين البساطة والاحتراف

سنان شبلا- بغداد

sinan_infotech@yahoo.com

ان مد أي شبكة بغض النظر عن نوعها يحتاج الى دراسة مستفيضة قبل البدء بالتنفيذ الفعلي لها، لكي لا يحدث خطأ قد يكلف الكثير فيما بعد، فالشبكة الكهربائية مثلا يجب قبل مدها حساب كمية التيار الذي ستحتاجه وكيف سيتم تقسيم هذه الكمية في فروع الشبكة كما يتم تحديد نظام الفولتية الذي يجب ان تشتغل عليه الشبكة قبل الشروع في مد الخطوط والاسلاك، والا فإن مشاكل لا تعد سوف تظهر قد تؤدي بعضها الى انهيار الشبكة بكاملها. ان مد الشبكات الحاسوبية لا يبتعد كثير عن ما كتب اعلاه، رغم ان مد هذا النوع من الشبكات هو بكل تأكيد اعقد بكثير من مد الشبكات الكهربائية، فالشبكة الكهربائية تتكون بشكل اساسي من مولد ومستهلك "حمل" ووسط ناقل "اسلاك"، بينما في الشبكات الحاسوبية الامر مختلف فهي تتكون من مجموعة من الاجهزة تتفاعل فيما بينها لغرض انجاح عملية تبادل البيانات بين الاجهزة المرتبطة بالشبكة، فإضافة الى الاجهزة المربوطة "كالحواسيب وهواتف الاي بي" تحتوي الشبكة على اجهزة وظيفتها اكمال عملية الاتصال وهذه الاجهزة يزداد الاهتمام بإعداداتها بتوسع الشبكة، خاصة اذا احتوت على اكثر من وسط ناقل، وهو امر وارد جدا في الشبكات الكبيرة، فبعضها يرتبط بواسطة الاسلاك واخر باللاسلكي واحيانا بواسطة خطوط الهاتف، ان هذا التنوع في نوع الاجهزة والوسائط الناقلة يؤدي الى حدوث مشاكل في الشبكة تعرقل العاملين عليها من اداء اعمالهم على الوجه الصحيح، فمثلا تحتوي الشبكات التي تحوي اكثر من قطعة "segment" واحدة على راوترات routers وهذه الراوترات في حال لم تكن قد اعدت بشكل صحيح فإن مشكلة ستحصل عند الاتصال بين حاسبتين من قطعتين مختلفتين، وحتى في داخل القطعة الواحدة يحدث قطع عندما تربط حاسبات كثيرة عليها وخاصة عندما يكون هناك مقدار كبير من تبادل البيانات، فالقطعة الواحدة لا تسمح لأكثر من عملية نقل واحدة في نفس الوقت وفي حال كان هناك اجهزة كثيرة تجري اتصالا في نفس الوقت فإن هناك بطأ سيطرأ على اداء الشبكة لان نسبة الاصطدامات "collisions" ستزداد داخل القطعة وهو امر غير مرغوب وتستعمل اجهزة اخرى داخل الشبكة للتقليل من هذه النسبة واحيانا القضاء عليها عن طريق الاستغناء عن استعمال الهب "Hub" وبالطبع فإن تكاليف هكذا شبكة ستزداد وتزداد معها اجور صيانتها وادامتها، فالشبكة التي تحتوي على عدد اكثر من السوجس switches والراوترز تحتاج الى ملاك اكثر احترافا ولكن اداءها يكون أفضل علما ان هذا لا يعني ان كل زيادة في هذه الاجهزة هي دائما افضل فأحيانا تكون النتيجة معكوسة في حال لم تحسب المسألة بشكل صحيح.

تحرير: غازي المنشداوي

يوميات اقتصادية

الخطة الأمنية والاقتصاد

صرحت المصادر المعتمدة عن بدء تطبيق الخطة الأمنية الجديدة في بغداد وحسب تلك المصادر فإن هذه الخطة تختلف عن الخطط السابقة من حيث السياقات التي ستتبع بها والأهداف التي تضمنتها وهي محدودة بأهداف ترتبط بمداها الزمني الذي يتوقع ان يمتد الي نهاية العام الحالي وهي خطة تختلف عن الاستراتيجية لتحقيق الاهداف المشتركة لمعالجة الوضع الامني المتردي ولكثرة ما روج لهذه الخطة ولحجم المعاناة والصعوبات التي يواجهها المواطن العراقي فان الجميع بات متلهفا لمعرفة نتائجها اخذين بالحسبان العدد الكبير من العوائل والافراد الذين اصبحوا ضحية لاعمال العنف وما يتوفر له الكثير من المضايقات والتهجير بحيث اضطر العديد للهجرة او السفر الى خارج البلد للبحث عن ملاذ امن رغم ان ذلك كلف البعض الملايين من الدنانير بحيث لجأ الكثيرون لبيع اثاثهم ومقتنياتهم الشخصية لتوفير نفقات السفر والاقامة خارج العراق وينتظر المستثمرون والتجار والعاملون في قطاعات الاقتصاد المختلفة هذه الخطة لتوفير البيئة الملائمة والامنة لعمل الاقتصاد لان الامن هو احد المتطلبات الاساسية لعمل الاقتصاد فالاسواق باتت مهجورة والتجارة تمارس باضعف حدودها وعمليات الاستيراد والتوزيع اصبحت تشكل تكاليف باهضة تؤثر في الاسعار بشكل ادى الى ارتفاعها ما فرض حالة من التضخم عند ارتفاع الطلب وانخفاض العرض مع توفير السيولة النقدية للشراء وبموجب التداعيات الحالية فأن الخطة الامنية الجديدة اصبحت الشغل الشاغل للجميع لدرجة ان البعض مل الانتظار حتى بداية الخطة لانه اعتقد بأن تطبيق الخطة سيكون البلسم الشافي لكل الجروح ونتمنى ان يكون الامر كذلك لان الجروح تعمقت واصبحت تنزف دما غزيرا فقد تحولت العديد من العوائل يتامى وارامل بسبب ممارسات العنف التي يشهدها البلد والتي لاتعرف اسبابها ومسبباتها بعد والأمر الذي ال اليه اقتصادنا يحتاج الى تطبيق هكذا خطط لأن البلد بات يعتمد بشكل اساسي في موازنته المالية على مبيعات النفط ولايوجد بلد في العالم مثل بلدنا يعتمد على النفط بهذا الشكل فالدول الاخرى المصدرة للنفط كانت تدخل ضمن تعداد الدول النامية فجميع الدول المصدرة للنفط تضع خططا استثمارية كبيرة لغرض تقليل الاعتماد على الصادرات النفطية عاما بعد عام وبعضها سيصل الى حالة تقترب من الاكتفاء شبه الذاتي وتوفير الفوائض النقدية الضخمة. ورغم الظروف الصعبة التي يعيشها اقتصادنا فمن الممكن ان يتعافى سريعا بتوفير الامن وذلك لوجود مجالات عديدة للاستثمار ونعتقد ان قانون الاستثمار الجديد سيسهم في هذا الموضوع بشكل كبير.

إقتصاديون يدعون إلى ضرورة إنشاء برلمان إقتصادي وطني

بهرا/ متابعات

دعا عدد من الإقتصاديين الى إقامة "برلمان اقتصادي" يأخذ على عاتقه رسم السياسة الإقتصادية للبلد والمساهمة في سن القوانين والتشريعات التي تستطيع النهوض بالواقع الإقتصادي في العراق والقضاء على الإخفاقات التي يواجهها الإقتصاد فضلا عن وضع الخطط الهادفة للقضاء على البطالة والبحث عن مصادر إضافية تدعم ميزانية الدولة وعدم الإعتماد كليا على واردات النفط. وطالب الاقتصاديون الحكومة للإسراع بالدعوة الى عقد مؤتمر وطني يدعى اليه جميع الاقتصاديين من أكاديميين ورجال أعمال وصناعيين وخبراء حتى تكون هناك نقطة البداية لانبثاق هذا البرلمان وضرورة ان يكون بمصلحة دعم الجانب الاقتصادي في الخطة الأمنية التي ستضم لجانا اقتصادية كفوءة ستساهم بصورة كبيرة في استقرار الأمن من خلال القضاء على أزمة البطالة التي اعتبرها الكثيرون المسبب الرئيس للإضطرابات الأمنية.

وأكد الخبير الاقتصادي من المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي "مناف الصائغ" استعداده ومجموعة من الاقتصاديين بتبني الفكرة والدعوة الى عقد هذا المؤتمر مضيفا ان هناك الكثير من الأسباب التي دعتنا الى المطالبة بهذا "البرلمان الإقتصادي" مثل عدم وجود رؤية اقتصادية واضحة لدى الحكومة وعدم وجود فهم اقتصادي واضح للأحزاب والكتل السياسية الأمر الذي عمق من حجم المشكلة لتشمل جميع القطاعات من دون استثناء فضلا عن ضرورة ان يضع القطاع الخاص رؤيته للإصلاح الاقتصادي كونه اللاعب الأساس لتلك العملية مشيرا الى ان هناك مجموعة من الأهداف التي يراد تحقيقها من خلال إقامة مثل هذا المؤتمر أهمها تحديد المشاكل الاقتصادية الأساسية والعمل على معالجتها باختصار الزمن والخطوات الصحيحة كذلك وضع رؤية للإصلاح الاقتصادي لجميع الأنشطة في القطاع الخاص وبناء تصور ذلك القطاع لما يجب ان يكون القطاع العام، كذلك تحديد أوجه ومصادر التمويل المحلية والإقليمية والدولية وتحديد أولويات الإعمار من حيث القطاعات الاقتصادية الواجب البدء بها التي تتحدد بمدى تأثيرها المباشر على المواطنين كالسكن وبقية الخدمات بصورة عامة مبينا ان آلية عمل البرلمان تتضمن جعله رابطا بين المؤتمر الاقتصادي والحكومة والبرلمان واللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء باعتبار ان البرلمان الاقتصادي ممثل ومعبر عن الرؤية الاقتصادية وهو الشريك الأساس لعملية الاصلاح الاقتصادي كذلك العمل مع الحكومة في اتخاذ القرارات التي من شأنها ان تؤثر بشكل مباشر في عمليات التحول الى اقتصاد السوق وتطوير مجمل العملية الاقتصادية لضمان تنظيم الموارد وتقديم أفضل الخدمات للمجتمع وبأقل الكلف فضلا عن العمل على إدامة الإتصال والبحث بشكل مستمر عن جهات التمويل العالمية وتفعيل التعاون مع تلك الجهات من خلال المحفزات في قانون الإستثمار وخلق أرضية من التفاهم المشترك مع تلك الجهات. مؤكدا ان أهداف البرلمان الاقتصادي هو العمل على ايجاد حلول جذرية وسريعة للقضاء على البطالة بصورة تامة من خلال الرؤية الاقتصادية المرسومة لذلك داعيا الحكومة الى الإسراع بالدعوة لعقد هذا المؤتمر لأنه يصب في صالح دعم الخطة الأمنية وجميع خطط الحكومة الرامية الى النهوض بالبلد اقتصاديا.

اما الباحث الاقتصادي باسم جميل انطوان نائب رئيس اتحاد رجال الأعمال العراقيين فقد أيد فكرة إقامة المؤتمر معتبرا اياه المنفذ الرئيس نحو اقتصاد عراقي رصين يستطيع المنافسة والنهوض بواقع البلد عمرانيا وخدميا من خلال ما سيطرح فيه من أفكار وآراء تصب في صالح القضاء على ما يعانيه ذلك الاقتصاد لا سيما مشكلة البطالة وتنشيط بقية القطاعات الانتاجية.

وقال انطوان ان المؤتمر يهدف الى جمع كل الكفاءات والاختصاصات الاقتصادية من أكاديميين ورجال أعمال وصناعيين وخبراء لغرض إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي ووضع ستراتيجية للإصلاحات الاقتصادية تأخذ بنظر الاعتبار التوجه نحو آلية اقتصاد السوق والانفتاح الحقيقي على القطاع الخاص واشراكه بالمسؤوليات وان يأخذ على عاتقه انهاء مرحلة الشمولية في الاقتصاد فكريا وعمليا في حين يشير السيد عبد الحسن الشمري رئيس تجمع الصناعيين العراقيين الى أهمية الإسراع في عقد المؤتمر لما له من مردود ايجابي في القضاء على آفة البطالة التي اعتبرها المسبب الرئيس لاضطراب الوضع الأمني، مؤكدا ان أهداف المؤتمر ترمي الى إنعاش الاقتصاد العراقي وايجاد أكبر قدر ممكن من فرص العمل وزج القطاع الخاص ليسهم وبفاعلية كبيرة في دعم سياسة الاقتصاد العراقي لما لهذا القطاع من امكانيات كبيرة في رفد ذلك الاقتصاد بالطاقات والامكانيات وكذلك مساندة ميزانية الدولة. وقال الشمري ان هناك الكثير من الأهداف التي يسعى المؤتمر الى تحقيقها وطرحها على بساط البرلمان العراقي لمناقشة سبل تحقيقها، ومن تلك الأهداف هو الضغط المتواصل على الحكومة من أجل تفعيل الدور الاقتصادي في البلد باعتباره المحرك الأول والأهم في القضاء على الإرهاب من خلال معالجته لأزمة البطالة، كذلك سيدعو المؤتمر الى بناء قاعدة صناعية وزراعية وسياحية وخدمية وسيعمل على بناء هذه المرافق بشكل رصين تسهم في تقدم عجلة الإقتصاد العراقي الى الأمام اضافة الى ان المؤتمر سيعمل على صيانة البنية التحتية "المعامل وجميع المؤسسات الخدمية الاخرى" وجعلها تضاهي ما توصل اليه التقدم العلمي والتكنولوجي في بلدان العالم المتقدم. وأوضح الشمري ان البرلمان الاقتصادي الذي سينبثق من المؤتمر سيعمل على بلورة الأفكار الاقتصادية وإرسالها الى البرلمان الوطني لدراستها ومناقشتها.

حالة التجارة في العراق خلال المرحلة الراهنة؟

من المعروف ان المهن والوظائف والأعمال تعدها جميع الدول من الثروات الوطنية المهمة لأنها الأدوات التي تحرك اقتصاديات الدولة والتجارة مهنة تتعلق بعصب الحياة الاقتصادية لكل بلد والاطمئنان على حالة التجارة من حيث توفر بيئة العمل الملائمة لها والتي تتوجب احتلالها اهمية مميزة طالما ان هناك توجهات في ان يكون الاقتصاد اداة حيوية لاحداث الاشباع النسبي لحاجات الجمهور وتحقيق الرفاهية والسعادة لهم.

"بهرا" حاولت من خلال هذا التحقيق التعرف على أوضاع التجارة وحال التجار في العراق خلال المرحلة الحالية.

فكانت البداية مع التاجر "محسن عبد الله" وهو من التجار المعروفين وصاحب مكتب تجاري خاص في بغداد والذي يقول إن محور تجارته في المضخات الزراعية والصناعية والمنزلية والغواطس المستخدمة في الماء والمجاري كما يتاجر بمكائن اللحام بأنواعها المختلفة للأغراض الصناعية وضاغطات الهواء بجميع اشكالها لأصحاب المهن الحرة وغيرها فضلا عن ممارسة التجارة في مجال العدد اليدوية والكهربائية التي تدخل في الصناعات وجميع اللوازم التي تدخل في مكننة السيارات والمكائن عموما وله تعاملات حالية وسابقة مع القطاعات العامة والخاصة والمختلطة، لكن العمل بالتأكيد لا يسير بالوتيرة الاعتيادية.

فيما يحدثنا السيد "حسن فتاح" ان التجارة تسير بخطوط هابطة في الوقت الحاضر لأسباب عديدة أبرزها تعطل أغلب الصناعات العراقية الحكومية أو الخاصة وعدم قبول أصحاب الناقلات بتحميل البضائع خوفا من الخطف والتسليب وانخفاض الطلب لكون المقاولات شبه متوقفة لأن المقاولين يتخوفون من العمل خشية تعرضهم لأعمال العنف التي بدأت تتزايد في الآونة الأخيرة.

أما التاجر "مجيد كاظم الربيعي" فيقول: ان التسهيلات الحالية هي لصالح المضاربين وليس التجار لأن التجار تضرروا بهذه الإجراءات وعلى سبيل المثال أذكر لكم ان البضائع التي نستوردها ليست معفية من الرسوم الكمركية كما يعتقد البعض خطأ حيث تفرض الجهات الكمركية رسوما بنسبة ٥% وكانت قبل سقوط النظام البائد ٣% بمعنى انها زادت عن السابق ولم تقل. كما ان ضريبة الدخل كانت بنسبة ٣% واصبحت في الوقت الحاضر بنسبة ١٥% كما ان التجارة اليوم تتكبد تكاليف اضافية تزيد من نفقات الاستيراد وتتعلق بارتفاع تكاليف النقل التي اصبحت عشرة أضعاف ما كانت عليه في السابق كما ازدادت تكاليف وثائق التأمين لأنها تتناسب مع درجة المخاطرة طرديا ومن التكاليف التي ازدادت اجور العمال والايجارات، فأجرة العامل غير الماهر الذي يعمل مع التجار كانت بحدود "١٠-١٥" الف" دينار اسبوعيا واصبحت "٥٠-٦٠ الف" دينار اسبوعيا في الوقت الحاضر وهناك تكاليف اخرى تتكبدها حاليا كالهبات والهدايا والأتاوى التي تدفع في النقاط الحدودية والجهات الكمركية لتخليص البضائع والتي أصبحت تمثل عبئا ثقيلا يؤخر وصول البضائع ويزيد من نفقاتها.

ويقول التاجر "محمود جاسم المندلاوي: ان الوضع المالي العالمي يسير ضد مصلحة التاجر العراقي لأسباب عديدة اهمها: ان المستورد من المناشيء الاوروبية يتكبد تداعيات اليورو والعملة الاوروبية الموحدة كما ان اسعار السلع العالمية ترتفع لسببين الاول ارتفاع اسعار النفط التي وصلت لأكثر من ٦٠ دولارا للبرميل الواحد كما ارتفعت تكاليف النقل بسبب ارتفاع اسعار الوقود للسيارات والطائرات والبواخر وهذه عوامل تنعكس على أسعار البضائع والسلع المستوردة من هذه المناشيء وهناك تكلفة مضافة للاستيراد من خلال المنافذ الحدودية المتاحة في العراق وهي طريبيل والوليد وربيعة حيث تشهد اعمال عنف تعرض بضائعها المستوردة للمخاطرة كما ان هناك من يدعو لمقاطعة بضائعنا المستوردة اعتقادا منهم اننا نستورد لصالح القوات متعددة الجنسيات وهو اعتقاد خاطيء لأن هذه القوات تستورد عن طريق البصرة لأن منافذهم مؤمنة من تلك الجهة وهي لا تستخدم من قبل اغلب التجار العراقيين حاليا.

اما التاجر "كريم حميد" فيقول: لقد تأثرت التجارة خلال المرحلة الحالية بازدياد اعمال العنف حيث أدى اضطراب الاوضاع الى ركود الحركة التجارية فباتت اغلب الأسواق خاوية تخلو من التجارة او الحركة بعد ان تم استهدافها من قبل المسلحين. كما ان هجرة الكثير من اصحاب رؤوس الاموال الى الخارج ساعد على ازدياد هذا الركود.

ويقول التاجر "جميل نوفل": ان النظام البائد قام بسلب ثروة التجار وحولهم الى فقراء إذ كان رأس مالهم عبارة عن مجموعة من الدنانير العراقية التي غالبا ما نودعها في المصارف والبنوك المحلية وبسبب اجراءات وقرارات ذلك النظام تغيرت اسعار صرف الدينار ولم يكن مسموحا لنا بتغيير اموالنا العراقية الى دولارات لأن القوانين تعاقب التاجر بعقوبات تصل الى الإعدام عند التعامل بالدولار وقد تم اعدام بعض زملائنا في المهنة، ولهذا السبب وخلال السنوات الممتدة من عام ١٩٩٥-٢٠٠٣ تساهلت الدولة وجعلت الناس يتعاملون بالدولار من دون مساءلتهم وفق مبدأ "من اين لك هذا؟" وفي هذه المدة كانت ثروتنا قد استنزفتها المدة السابقة، والذي استفاد من هذه العملية هم أولئك الذين حولوا اموالهم الى خارج القطر عن طريق التهريب.

اخيرا فإن الهدف من التجارة ليس ان يكون التاجر غنيا وانما ان يكون أداة لخدمة الاقتصاد وتحقيق اهداف الجمهور وان التاجر ليس غنيا دائما لأن امتلاكه لرأس المال لا يعني ثروة لان المال هو عصب الحياة التجارية إذ بدونه يتعرض للافلاس ويهدر الثروات الوطنية للبلد.